جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الدرس

المؤسسات السياسية و الادارية في دستور 1963

استاذ الدرس: زروقي مرزاقة

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثانية ليسانس شعبة العلوم السياسية

الحجم الساعي .1ساعة و30 دقيقة في الاسبوع

اهداف الدرس: يهدف هذا الدرس الى توضيح النقاط التالية

- كيفية اعداد دستور 1963 كأول دستور ينظم السلطات و الحكم بعد استقلال الجزائر

- تشكيل الحكومة

ملخص الدرس:

يدور هذا الدرس حول كيفية اعداد دستور للجزائر المستقلة في جو يسوده الصراع على السلطة و خالى من الخبراء و المتخصصين في مجال القانون الدستوري ,وعلى الرغم من هذا فكان دستورا ينظم السلطة و العلاقات بين المؤسسات السياسية بطريقة جيدة حسب كبيعة النظام السياسي الذي كان يقوم على اساس وحدة السلطة للحزب و الدولة.

استنادا الى الدستور تم انتخاب رئيس الجمهورية و تشكيل الحكومة و بالتالي انشاء اهم سلطة في الدولة وهي السلطة التنفيذية وهي المؤسسة الرئيسية في النظام السياسي الجزائري.

- اعداد دستور 1963 واعلانه

وفي نفس هذه الأجواء وفي إطار الطريق الذي رسمه "بن بلة" لنفسه تم إقرار دستور 1963، والذي أدى إلى ردود أفعال سلبية، فقد استقال فرحات عباس من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي الذي كان يمثل السلطة التشريعية حتى انتخاب برلمان جزائري، وكانت استقالته احتجاجا على الطريقة والكيفية التي تم بها وضع الدستور.

كان من المفروض أن مهمة إعداد دستور 1963 تسند إلى المجلس التأسيسي لأنه بين مهامه الرئيسية[1]، لكن المكتب السياسي بقيادة "بن بلة" أزاح السلطة التأسيسية وأوكل أمر تحضير الوثيقة الدستورية إلى ندوة الإطارات، وبذلك قدم الدستور في شكل اقتراح قانون للبرلمان، نال الموافقة عليه وبالتالي عرض على استفتاء الشعب يوم 08 سبتمبر 63، وتم إصداره في 10 سبتمبر 1963.

- انتخاب رئيس الجمهورية

بعد صدور الدستور مباشرة، استنادا إلى المادة 39 منه والتي تنص على «تودع السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية، وهو ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، بعد تعيينه من طرف الحزب».

بالإضافة إلى الآراء المتعددة لطريقة وضع هذا الدستور، والذي اعتبر دستورا غامضا، حيث صرح المقرر العام للمجلس بن عبد الله بأن هذا الدستور ليس رئاسيا ولا برلمانيا بل إنه نظام مؤسساتي للحكومة من طرف الحزب، فقد نعته بأنه نظام مؤسساتي لحكومة تحكمها النخب.*

عرف النظام السياسي الجزائري في مرحلة الأحادية الحزبية تعاقب ثلاث رؤساء جمهورية، اختلفت ممارستهم السياسية باختلاف توجهاتهم الاقتصادية والاجتماعية

[1] – إن المجلس التأسيسي عند إنشائه كمؤسسة مؤقتة أسندت له وظائف هامة وهي؛ وظائف تشريعية، تأسيسية، مراقبة الحكومة لكنه لم يمارس عمليا أي وظيفة من هذه الوظائف وبقي دوره يؤيد ويصادق فقط عندما يطلب منه ذلك.

* يتضح بأن المؤسس الدستوري قد اقتبس الدستور ضمن سياق سياسي وإديولوجي معين يخدم أهداف ومصالح جهات معينة.

والثقافية، كان أولهم الرئيس "أحمد بن بلة" و الذي أطيح به عن طريق انقلاب عسكري وخلفه الرئيس "هواري بومدين" ، و بعد وفاته خلفه الرئيس "الشاذلي بن جديد"، وسنحاول استعراض فترة كل رئيس و التعرف على طبيعة النظام السياسي الجزائري في فترته.

عمل "بن بلة" في سبتمبر 1963 إلى دعوة إطارات حزب جبهة التحرير الوطني لعقد مؤتمر ترشح رئيس الجمهورية وكان أن وافقوا على ترشحه إلى هذا المنصب وتم انتخابه من طرف الشعب كرئيس للجمهورية.

منذ ذلك الحين دخل النظام السياسي الجزائري مرحلة جديدة بناء على صدور أول دستور جزائري في عهد الاستقلال وانتخاب رئيس الجمهورية "أحمد بن بلة"، وبالتالي أصبح هذا الأخير إلى جانب رئاسته للجمهورية هو رئيس الحكومة، الأمين العام للحزب.

- تشكيل الحكومة

في 19 سبتمبر 1963 أعلن "بن بلة" عن تشكيل حكومة جديدة وهي ثاني حكومة في مرحلة الاستقلال، وقد احتل فيها من جديد منصب رئيس الحكومة وبومدين النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الدفاع[2]، وفي هذه الحالة نجد أن الطرفان المتحالفان (الرئيس والجيش) يتصرفان بطريقة توحي بأن هناك طرفا تابعا للآخر، فكان الرئيس "بن بلة" يسعى لتقليص نفوذ الجيش عن طريق امتلاك كل الوسائل لتنفيذ مشروعه وحماية نظامه.[3]

نظرا للسلطات الواسعة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية "بن بلة" والتي خوله إياها الدستور، ونظرا لضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولعدم ضمانات ولاء الجيش كليا، بقيت هذه السلطات التي يتمتع بها "بن بلة" هي سلطات شكلية فقط، لأنه خلق معارضين في الداخل والخارج لسياسته واتهموه بخيانته للاشتراكية واغتصاب

---

[2]-Yefsah.**Op cit**. P 103

[3]- خالد نزار ، **الجيش الجزائري في مواجهة التضليل**.ترجمة أحمد خليل (ط1، بيروت: دار الفرابي ،2003)، ص 88.

السلطة، وهذا ما أدى بالرئيس "بن بلة" إلى البحث عن التوازن ودعم الأجزاء المختلفة للبرجوازية الصغيرة التي أصبحت هي القاعدة الحقيقية للسلطة[4].

فأصبح "بن بلة" يسعى إلى كسب دعم الجيش أكثر، لأنه كان يسبب له خطر على سلطاته، ففي خضم هذا التنافس الذي كان سائدا كان هذين الطرفين هما "بن بلة" والجيش على أحدهما أن يقضي على الآخر، لأن النظام الجزائري لا يقر بمبدأ الثنائية.[5]

عملية تركيز السلطة كما رأينا قد بدأت مباشرة بعد انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل أول حكومة، ثم تسارعت خاصة في الفترة الممتدة من 63 إلى جوان 1965 وهذا سبب تجميد دستور 63 الذي لم يعمر سوى 23 يوم، وذلك بأخذ رئيس الجمهورية بالمادة 59منه[6]، للتصدي للمعارضة في منطقة القبائل، وتزايدت عملية تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية بعد مؤتمر الجزائر 1964، وذلك بإبعاد مجموعة من الوزراء من الحكومة وضم اختصاصاتهم إلى الرئيس، وهذا في اعتقاده لتعزيز موقفه وضعف خصومه[7] ونتج عن ذلك تمرد القائد شعباني.

كذلك قام "بن بلة" إضافة إلى تعزيز كل سلطاته بتقليص دور الجيش* ونفوذ العقيد "هواري بومدين" هذه الصراعات التي كانت بين الجيش و"بن بلة" حسمت في الأخير لصالح الطرف الأقوى وهو الجيش الذي قام يوم 19 جوان 65 بتنحية الرئيس "بن بلة"

---

[4]-Lahouari ADDI. **L'impasse du populisme** : **d'Algérie Collectivité Politique et l'Etat en Construction**.(Alger. ENPL.1990). P 97

[5]-**ibid**.p104

[6]- المادة 59 من دستور 1963 تنص على «**في حالة الخطر يتخذ رئيس الجمهورية كل الاجراءات الأساسية للحفاظ على الاستقلال الوطني ومؤسسات الجمهورية**»

[7]- صالح بالحاج، **مرجع سابق**، ص 61.

* في 64 قلص بن بلة من صلاحيات أحمد مدغري، أحد الأعضاء البارزين في "جماعة وجدة" ودفعه بذلك إلى الاستقالة وفي محاولة فاشلة لتقليص دور وزير الدفاع هواري بومدين عين الطاهر الزبيري قائد الأركان عندما كان بومدين في القاهرة، والخطوة الأكثر خطورة والتي لم تترك مجالا للشك في نوايا الرئيس بن بلة اتجاه الجيش هي انشاء "الميليشيات الشعبية" التي كانت عبارة عن هيئة مسلحة تحت سلطة الحزب يعني غير خاضعة لوزير الدفاع. أنظر في ذلك المرجع صالح بالحاج، **مرجع سابق**، ص 65.

أول رئيس جزائري من السلطة، وتولى الجيش ممارسة السلطة عن طريق انقلاب عسكري.[8]

إن ما حدث في الجزائر يؤكد أن تحولات المؤسسات العسكرية هي بمثابة المفتاح الذي يكشف عن كثير من التطورات في المجال الاقتصادي والسياسي، لأن المؤسسة العسكرية في بلدان العالم الثالث وفي الجزائر خاصة تطمح إلى لعب دور الرائد، وخاصة عندما تسند الحكم إلى رجل مدني، وذلك لا لأنها تمنحه حرية التصرف دون الرجوع إليها ولكن هو بمثابة غطاء لكل تصرفاتها.

خلاصة القول أنه طيلة ثلاث سنوات أي من 1962 تاريخ استرجاع الجزائر استقلالها إلى غاية 1965 بقيت السلطة هي قلب الصراعات السياسية، وتبين ذلك من خلال أزمة صيف 62، والصراع بين "خيضر" و"بن بلة" الذي انتهى لصالح هذا الأخير ومعارضة كل من" آيت أحمد" و"محمد بوضياف"، والتمرد الذي قاده شعباني في صيف 1964، إن هذه المراحل هي محطات أساسية في هذه المرحلة القائمة على أساس الصراع على السلطة لا غير، إن قصدنا من تناول هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر هو البرهنة على أن الجزائر ما بعد الاستقلال لم تصل إلى بناء دولة قائمة على الأسس والمبادئ التي ذكرتها مواثيق الثورة، بل اتسمت هذه المرحلة بالصراعات الحاسمة على السلطة والتي كان الجيش فيها دائما يخرج منتصرا، ولهذا نجد أن العسكري ظل دائما منتصرا على السياسي في النظام السياسي الجزائري، نتاج ضعف الحزب خلال هذه الفترة

[8]– محمد عباس، "الجزائر من بلة إلى بوتفليقة"،**مجلة الحدث العربي**، العدد 31، أوت 2003، ص 14.